

١٠٥٢

دراسة موجزة
في
التحمل والأداء

إعداد

الأستاذ الدكتور

عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه

وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين
بدمياط الجديدة السابق

دراسة موجزة
في
التحمل والأداء

إعداد

الأستاذ الدكتور

عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه

وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بدمياط الجديدة السابق

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونسئله ونسأله ونسأله ونسأله،
ونثني عليه الخير كله، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات
أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.
وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، المتفرد بالجلال والكمال،
والجمال، سبحانه، أرسل الرسل الكرام ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِقَلَّ يُكُونُ
لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾. (١)
وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله، ﷺ، خاتم النبيين، وإمام المرسلين،
ورحمة الله تعالى للعالمين.

اللهم صل على سيدنا محمد عبدك، ونبيك، ورسولك، النبي الأمي
وعلى آله الطيبين الطاهرين، وسلم تسليماً كثيراً، عدد ما أحاط به علمك،
وخط به قلمك، وأحصاه كتابك.

وارض اللهم عن الخلفاء الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي،
وعن الصحابة أجمعين، وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.
اللهم اجعل عملنا مخلصاً صالحاً متقبلاً، ولا تجعل للشيطان فيه حظاً
ولا نصيباً يا رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ
وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١) ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ
مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ؕ وَاتَّقُوا

(١) سورة النساء من الآية رقم ١٦٥

(٢) سورة آل عمران الآية رقم ١٠٢

(٣) سورة النساء الآية رقم ١

اللَّهِ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ مَقِيبًا ﴿١٦﴾ ﴿بِنَائِهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿١٧﴾ يُضْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ
لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿١٨﴾

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي سيدنا
محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة في الدين بدعة، وكل بدعة
ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أخي الكريم:

تعد السنة النبوية المشرفة من أعظم علوم الدنيا، إذ لولاها لغمض
الكثير من أحكام القرآن الكريم، ولما استطعنا فهم كتاب ربنا سبحانه
وتعالى، فالخير كل الخير لمن وطئ نفسه على النظر في كتاب الله تعالى،
وسنة رسوله ﷺ.

وحتى يطمئن الناس لكيفية وصول سنة نبيهم ﷺ إليهم فقد وضع
علماء هذا الشأن قوانين لتحمل هذه السنة وأدائها.

وفي السطور التالية ألقى الضوء على طرق التحمل، وصيغ الأداء
هذه، وذلك في أسلوب سهل مبسط، وبعبارة واضحة إن شاء الله تعالى.

وإياه تعالى أسأل أن ينفع بها، إنه سميع قريب مجيب
للدعوات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين.

(١) سورة الأحزاب ٧٠، ٧١ والآيات الكريمت جزء من خطبة الحاجة، وقد أخرجها أبو داود كتب
النكاح باب في خطبة النكاح ٢ / ٢٤٥ ح رقم ٢١١٨، والترمذي ٩ - كتاب النكاح ١٦ - باب ما
جاء في خطبة النكاح ٣ / ٤١٣ ح رقم ١١٠٥ وقال: هذا حديث حسن

التحمل والأداء

من بركة هذا العلم «الحديث وعلومه» أنه لا يؤخذ إلا عن طريق المشافهة والمجالسة مع الشيوخ والسماع منهم والتلمذ على أيديهم، ومن هنا فقد اهتم المحدثون بمن يسمع منهم هذا العلم، إذ ليس كل واحد مؤهل لسماع الحديث.

وكذلك اهتموا جداً بكيفية تلقي هذا العلم، هل هو عن طريق السماع أو القراءة، وكيف تحمل طالب العلم هذا الحديث أو تلك الرواية، وكيف سمع هذا الاسم العلم، وهذه الكلمة هل هي بالكسر أم بغير ذلك. ففي هذا العلم الكثير من المفردات التي لا يدخلها القياس، ولا سبيل لضبطها إلا عن طريق السماع.

ونظراً لخطورة هذا الفن فقد تشدد فريق من العلماء في متلقي هذا العلم، وبينوا أنه لا بد أن يكون من هذا حاله قد تجاوز سنة الثلاثين من عمره، وقيل بل العشرين.

ولكن نظراً لأن هناك الكثير من صغار الصحابة سمعوا قبل ذلك بكثير، فقد اعترض على هذا الفريق، فهناك أحداث الصحابة كالحسنين، وابن الزبير، وابن عباس، والنعمان بن بشير، وغيرهم، قد سمعوا من النبي ﷺ في سن مبكرة، وهم يقيناً كانوا أصغر من ذلك بكثير، ولم يصلوا بعد إلى هذه السن، فلم يشترطوا ذلك.

هذا... وقد جوز المحدثون لمتلقي هذا العلم أن يكون كافراً أو صيباً وقت التحمل، لكنهم قالوا: لا تقبل رواية الكافر إلا بعد الإسلام، حيث إنهم قد قبلوا رواية جبير بن مطعم بن عدي، فقد سمع من النبي ﷺ سورة الطور وهو يقرأها في صلاة المغرب، وذلك وقت أن كان أسيراً يوم بدر، ولما يسلم بعد.

فعن محمد بن جبير، عن أبيه وكان جاء في أسارى بدر قال: سمعت

النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور. (١)

وفي رواية: قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، وذلك أول ما قرأ للإيمان في قلبي. (٢)

أما الصبي فقد اختلفوا في قبول روايته، فمنهم من اشترط البلوغ، ومن قبل روايته اشترط أن يكون مميزاً ولم يجرب عليه الكذب.

ومن رفض قبول تحمل الصبي للرواية قال: إنه لا يكون ضابطاً في العم الأغلب، وعليه فلا بد أن يكون مميزاً، قد أتم حفظ القرآن الكريم على الأقل.

وكان السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم يهتمون أولاً بتحفيظ القرآن الكريم لأولادهم، وهم في سن مبكرة، ويعلمونهم الفقه، وبعد ذلك يسمحون لهم بحضور مجالس الحديث.

قال النووي: قال جماعة من العلماء يستحب أن يبتدئ بسماع الحديث بعد ثلاثين سنة، وقيل بعد عشرين.

قال: والصواب في هذه الأزمان التبكير به من حين يصح سماعه، وبكتبه وتقييده حين يتأهل له، ويختلف باختلاف الأشخاص.

ونقل القاضي عياض رحمه الله تعالى أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين وعلى هذا استقر العمل. (٣)

ونقل السيوطي أنه قيل لموسى بن إسحاق: كيف لم تكتب عن أبي نعيم؟ فقال: كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث

(١) أخرجه البخاري ٥٦-كتاب الجهاد والسير ١٧٢-باب فداء المشركين ٤ / ٣٨ ح رقم

٣٠٥٠

(٢) أخرجه البخاري في ٦٤-كتاب المغازي ١١-باب شهود الملائكة بدرأ ٥/٢٥ ح رقم

٤٠٢٣

(٣) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير □ ص ٤٥، ٤٦

صغاراً حتى يستكملوا عشرين سنة.

قال: وقال سفيان الثوري: كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة، وقال أبو عبد الله الزبيري من الشافعية: يستحب كتب الحديث في العشرين، لأنها مجتمع العقل، قال: وأحب أن يشتغل دولها بحفظ القرآن، والفرائض أي الفقه. (١)

وقد استدل من قال بجواز تحمل الصبي للحديث في سن مبكرة بحديث محمود بن الربيع أنه عقل مجة مجها النبي ﷺ من دلو في وجهه وهو صغير، وكان وقتها عمره خمسة أعوام، وقالوا قد بوب البخاري على هذا الحديث بهذه الترجمة: «متى يصح سماع الصغير؟»

فمن محمود بن الربيع قال: عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي، وأنا ابن خمس سنين من دلو. (٢)

غير أنه لا يشترط ذلك غالباً، فالعبرة هي التمييز، وليست السن، فقد يميز من هو في هذه السن، أو هو من دونها، وقد لا يعقل من هو في العاشرة من عمره، أو أكثر.

وفي التدريب: والصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزاً صحيح السماع، وإن لم يبلغ خمساً، ولا يلزم من عقل محمود بن الربيع المجة في هذا السن أن تمييز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص عنه وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك، وسنه أقل من ذلك، ولا يلزم من عقل المجة عقل غيرها مما يسمعه. (٣)

قال السيوطي: ومما يدل على أن المرجع إلى التمييز ما ذكره الخطيب قال: سمعت القاضي أبا محمد الأصبهاني يقول: حفظت القرآن

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٥ / ٢

(٢) أخرجه البخاري ٣-كتاب العلم ١٩-باب متى يصح سماع الصغير ١ / ٣١ ح رقم ٧٦

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٦ / ٢

ولى خمس سنين، وحملت إلى أبي بكر المقرئ لأسمع ولى أربع سنين.
قال: فقال بعض الحاضرين: لا تسمعوا له فيما قرئ فإنه صغير.
فقال لي ابن المقرئ: اقرأ سورة الكافرون، فقرأتها، فقال: اقرأ سورة
التكوير، فقرأتها، فقال لي غيره: اقرأ سورة والمرسلات، فقرأتها، ولم أخطئ
فيها، فقال ابن المقرئ اسمعوا له والعهد علي. (١)

وإذا كان الأمر كذلك فإن العبرة ليست بالبلوغ أيضاً، فهو لم يبد
شروطاً للتحمل، فقد قال الحافظ معلقاً على ترجمة البخاري السابقة «باب
متى يصح سماع الصغير»: ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس
شروطاً في التحمل.

قال: وقال الكرمانى إن معنى الصحة هنا: جواز قبول مسموعه. (٢)
قال: قلت: وهذا تفسير لثمرة الصحة، لا لنفس الصحة. (٣)
قال العيني معلقاً: وقال بعضهم: (٤) هذا تفسير لثمرة الصحة، لا لنفس
الصحة.

قال: قلت: كأنه فهم أن الجواز هو ثمرة الصحة، وليس كذلك، بل
الجواز هو الصحة، وثمرتها الصحة عدم ترتب الشيء عليه عند العمل. (٥)
قلت- أي عمر-: لو طرح سؤال مفاده: ما ثمرة صحة السماع
الصغير؟ لكان الجواب: جواز قبول مسموعات الصغير. والله أعلم.
* إن تحمل الحديث لم يكن على شكل واحد وهيئة ثابتة، بل كان
هناك من يتلقى الحديث عن طريق المشافهة والسماع من الشيخ، ومنهم

(١) تدريب الراوي ٧ / ٢ ، الكفاية في علم الرواية ٦٥ / ١

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرمانى ٥٠ / ٢

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٧١ / ١

(٤) يقصد شيخ الإسلام ابن حجر في الفتح

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٦٧ / ٢

من كان يتلقاه عن طريق القراءة على الشيخ، أو الشيخ هو الذي يقرأ
والطالب يسمع، ومنهم من كان الشيخ يجيزه، ومنهم من كان الشيخ يناوله
مسموعاته، وكتبه، ومنهم من كان الشيخ يكتب له، ومنهم من كان الشيخ
يُعلمه أن هذا الكتاب أو غيره مقتصراً عليه دون غيره، ومنهم من كان
الشيخ يوصي له، ومن الطلاب من كان يجد أحاديث شيخه فيقوم بروايتها.
ومما سبق يتضح أن التحمل أقسام، وليس كله على هيئة واحدة وشكل
ثابت، بل هو درجات ومنازل ومتفاوتات الفضل والقيمة.

وفي السطور التالية أتحدث عن هذه الأقسام بشيء من التفصيل
والإيضاح، فأسأل الله تعالى أن يعينني على ذلك، إنه ولي ذلك والقادر
عليه.

* * *

القسم الأول من طرق التحمل: السماع

السماع من لفظ الشيخ هو أعلى درجات التحمل وأقواها، وبها يطمئن المرء إلى أن الراوي قد سمع الحديث من شيخه الذي فوقه مباشرة من غير واسطة مما يقطع شبهة التدليس والإرسال.

وكيف لا والنبي ﷺ كان يقوم بذلك، حيث كان صلوات الله تعالى عليه كان يقرأ القرآن الكريم على الصحابة وهم يسمعون. وهذه الطريقة هي أرفع الطرق التحمل، سواء أكان الشيخ يقول من حفظه أو يقرأ من كتابه.

بل قيل إن الشيخ عندما يحدث من إملائه يكون أقوى وأفضل، إذ يستتبع ذلك شدة التحري والضبط، سواء أكان ذلك من الشيخ أم من التلميذ، بخلاف ما إذا حدث الشيخ من حفظه فقط، إذ قد تفوت بعض الجمل على التلميذ، ولا يقدر على ضبطها، لسرعة الشيخ في الأداء أو انشغال الطالب وقت التحمل.

صيغ الأداء: (١)

إن الطالب إذا تحمل بالسماع من الشيخ ساع له أن يقول وقت الأداء أحد الألفاظ التالية:

الأول: أن يقول: «سمعت»، وهذه الكلمة أرقى الألفاظ الدالة على السماع، لكونها صريحة فيه، وليس فيها أي إيهام.

الثاني: أن يقول: «حدثني»، أو يقول: «حدثنا»، وهذان اللفظان أدنى رتبة من كلمة: «سمعت».

الثالث: أن يقول: «أخبرني»، أو يقول: «أخبرنا» وهاتان الكلمتان أدنى رتبة من كلمة «حدثني، وحدثنا».



القسم الأول من طرق التحمل: السماع

السماع من لفظ الشيخ هو أعلى درجات التحمل وأقواها، وبها يعلم المرء إلى أن الراوي قد سمع الحديث من شيخه الذي فوقه مباشرة من غير واسطة مما يقطع شبهة التدليس والإرسال.

وكيف لا والنبى ﷺ كان يقوم بذلك، حيث كان صلوات الله تعالى عليه كان يقرأ القرآن الكريم على الصحابة وهم يسمعون. وهذه الطريقة هي أرفع الطرق التحمل، سواء أكان الشيخ يقول من حفظه أو يقرأ من كتابه.

بل قيل إن الشيخ عندما يحدث من إملائه يكون أقوى وأفضل، إذ يستتبع ذلك شدة التحري والضبط، سواء أكان ذلك من الشيخ أم من التلميذ، بخلاف ما إذا حدث الشيخ من حفظه فقط، إذ قد تفوت بعض الجمل على التلميذ، ولا يقدر على ضبطها، لسرعة الشيخ في الأداء أو انشغال الطالب وقت التحمل.

صيغ الأداء: (١)

إن الطالب إذا تحمل بالسماع من الشيخ ساغ له أن يقول وقت الأداء أحد الألفاظ التالية:

الأول: أن يقول: «سمعت»، وهذه الكلمة أرقى الألفاظ الدالة على السماع، لكونها صريحة فيه، وليس فيها أي إيهام.

الثاني: أن يقول: «حدثني»، أو يقول: «حدثنا»، وهذان اللفظان أدنى رتبة من كلمة: «سمعت».

الثالث: أن يقول: «أخبرني»، أو يقول: «أخبرنا» وهاتان الكلمتان أدنى رتبة من كلمة «حدثني، وحدثنا».

(١) توضيح الأفكار هامش ٢ / ٢٩٦

الرابع: أن يقول: «أنباني، أو أنبانا، أو نبانا، أو نبائي»، وهذه الألفاظ تالية في المنزلة لقوله: «أخبرني، وأخبرنا».

الخامس: أن يقول: «قال لي، أو قال لنا، أو ذكر لي، أو ذكر لنا»، وهي تالية في الرتبة لكلمة «أنبانا»، وما معها من الألفاظ. ومذهب جمهور المحدثين أنه يجوز للطالب أن يقول أي لفظة من هذه الألفاظ، وأنها مرتبة في الأهمية والفضل على حسب ما سبق.

هذا... واعتبار لفظة: «سمعت» أرفع العبارات ليس من كل وجه، حيث ذهب ابن الصلاح إلى أن «حدثنا، وأخبرنا» أرفع من «سمعت»، من جهة أخرى وهي: انه ليس في صيغة سمعت دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به، بل يلاحظ أن ذلك واقع في «حدثنا، وأخبرنا» أنه خاطبه به، ورواه له. (١)

قلت: لكن كلمة «حدثنا» أيضاً قد تحمل نفس المعنى الذي قاله ابن الصلاح عن «سمعت»، حيث كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول «حدثنا» أبو هريرة، وهو يقصد حدث قومه بالمدينة، وكان الحسن بها، إلا أنه لم يسمع منه شيئاً، وقيل أنه سمعه وهو صغير وهو بعيد.

وكذلك الرجل الذي يقتل الدجال في آخر الزمان استخدمها في قوله: «أنت الذي حدثنا عنك رسول الله ﷺ»، وأين هو من رسول الله ﷺ، والحديث عند الشيخين ولفظه:

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا سعيد الخدري قال: حدثنا رسول الله ﷺ يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال، فكان فيما يحدثنا به أنه قال:

يأتي الدجال وهو محرّم عليه أن يدخل نقاب المدينة، فينزل بعض

الرابع: أن يقول: «أنبأني، أو أنبأنا، أو نبأنا، أو نبأني»، وهذه الألفاظ
ثالثة في المنزلة لقوله: «أخبرني، وأخبرنا».

الخامس: أن يقول: «قال لي، أو قال لنا، أو ذكر لي، أو ذكر لنا»،
وهي ثالثة في الرتبة لكلمة «أنبأنا»، وما معها من الألفاظ.

ومذهب جمهور المحدثين أنه يجوز للطالب أن يقول أي لفظة من هذه
الألفاظ، وأنها مرتبة في الأهمية والفضل على حسب ما سبق.

هذا... واعتبار لفظة: «سمعت» أرفع العبارات ليس من كل وجه،
حيث ذهب ابن الصلاح إلى أن «حدثنا، وأخبرنا» أرفع من «سمعت» من

جهة أخرى وهي: أنه ليس في صيغة سمعت دلالة على أن الشيخ رواه
الحديث وخاطبه به، بل يلاحظ أن ذلك واقع في «حدثنا، وأخبرنا» أنه

خاطبه به، ورواه له. (١)

قلت: لكن كلمة «حدثنا» أيضاً قد تحمل نفس المعنى الذي قاله ابن
الصلاح عن «سمعت»، حيث كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول

«حدثنا» أبو هريرة، وهو يقصد حدث قومه بالمدينة، وكان الحسن بها، إلا
أنه لم يسمع منه شيئاً، وقيل أنه سمعه وهو صغير وهو بعيد.

وكذلك الرجل الذي يقتل الدجال في آخر الزمان استخدمها في قوله:
«أنت الذي حدثنا عنك رسول الله ﷺ»، وأين هو من رسول الله ﷺ،
والحديث عند الشيخين ولفظه:

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا سعيد الخدري
قال: حدثنا رسول الله ﷺ يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال، فكان فيما يحدثنا

به أنه قال:
يأتي الدجال وهو محرّم عليه أن يدخل نقاب المدينة، فينزل بعض

(١) انظر المقدمة ص ١٤١

السباخ التي تلي المدينة، فيخرج إليه يومئذ رجل وهو خير الناس، أو من خيار الناس، فيقول: أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه.

فيقول الدجال: أرايتم إن قتلتم هذا ثم أحبيته، هل تشكون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله، ثم يحييه، فيقول: والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم، فيريد الدجال أن يقتله، فلا يسلط عليه». (١).

* * *

(١) أخرجه البخاري ٩٣-كتاب الفتن ٢٨-باب لا يدخل الدجال المدينة ٨/ ١٣١ حرة
٧١٣٢ ، ومسلم ٥٢-كتاب الفتن ٢١-باب في صفة الدجال... ٤ / ٢٢٥٦ حرة

٢٩٣٨

القسم الثالث من طرق التحمل: القراءة

القراءة على الشيخ هي القسم الثالث من أقسام التحمل الثمانية، ويسمى أكثر المحدثين عرضاً، من حيث أن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ.

قال السيوطي: لكن قال شيخ الإسلام ابن حجر في شرح البخاري بين القراءة والعرض عموم وخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة، لأن العرض: عبارة عما يعرف به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرتة، فهو أخص من القراءة. (١)

والأصل في القراءة ما أخرجه الدارمي وأحمد واللفظ له عن كريب مولى عبد الله بن عباس، عن عبد الله بن عباس قال:

بعثت بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافداً إلى رسول الله ﷺ فقدم عليه، وأناخ بغيره على باب المسجد، ثم عقله، ثم دخل المسجد، ورسول الله ﷺ جالس في أصحابه.

وكان ضمام رجلاً جليداً أشعر ذا غديرتين، (٢) فأقبل حتى وقف على رسول الله ﷺ في أصحابه.

فقال: أيكم بن عبد المطلب؟ فقال رسول الله ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب»، قال: محمد؟ قال: «نعم».

فقال: ابن عبد المطلب إني سائلك ومغلظ في المسألة فلا تجدن في نفسك، قال: «لا أجد في نفسي، فسل عما بدا لك».

قال: أنشدك الله إلهك وإله من كان قبلك، وإله من هو كائن بعدك، الله

(١) تدريب الراوي ٢ / ١٢ وفتح الباري ١ / ١٤٩

(٢) كل عقيصة غديرة، و الغديرتان: الذؤابتان اللتان تسقطان على الصدر، وقيل: الغدائر

للنساء وهي المصفورة والصفائر للرجال لسان العرب ٥ / ١٠

بعثك إلينا رسولاً؟ فقال: «اللهم نعم». قال: فأنتدك الله إلهك وإله من كان قبلك وإله من هو كائن بعدك الله التي كانت آباؤنا يعبدون معه؟ قال: «اللهم نعم».

قال: فأنتدك الله إلهك وإله من كان قبلك وإله من هو كائن بعدك الله أمرك أن نصلى هذه الصلوات الخمس؟ قال: «اللهم نعم».

قال: ثم جعل يذكر فرائض الإسلام، فريضة فريضة: الزكاة، والصيام، والحج، وشرائع الإسلام كلها، يناشده عند كل فريضة كما يناشده في التي قبلها، حتى إذا فرغ قال: فإني أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله، وسأؤدي هذه الفرائض، وأجتنب ما نهيتني عنه، ثم لا أزيد ولا أنقص، قال: ثم انصرف راجعاً إلى بعيه.

فقال رسول الله ﷺ حين ولى: «إن يصدق ذو العقيصتين يدخل الجنة»، قال: فأتى إلى بعيه فأطلق عقاله، ثم خرج حتى قدم على قومه فاجتمعوا إليه، فكان أول ما تكلم به أن قال: بثست اللات والعزى! قالوا: مه يا ضمام، اتق البرص والجذام، اتق الجنون.

قال: ويلكم إنهما والله لا يضران ولا ينفعان، إن الله عز وجل قد بعث رسولاً وأنزل عليه كتاباً استنقذكم به مما كنتم فيه، وإني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله إني قد جننكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه.

قال: فوالله ما أمسى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلماً، قال: يقول ابن عباس: فما سمعنا بوافد قوم كان أفضل من ضمام بن ثعلبة. (١)

(١) أخرجه الدارمي في ١-كتاب الطهارة ١-باب فرض الوضوء والصلوة ١٧٣/١ ح رقم



وقال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: احتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة، قال للنبي ﷺ: الله أمرك أن تصلي الصلوات، قال: نعم، قال: فهذه قراءة على النبي ﷺ، أخبر ضمام قومه بذلك، فأجازوه.

قال: واحتج مالك بالصك يقرأ على القوم فيقولون: أشهدنا فلان، ويقرأ ذلك قراءة عليهم، ويقرأ على المقرئ فيقول القارئ أقراني فلان. (١)
منزلة القراءة من السماع: ذهب الكثير من العلماء أن القراءة كالسماع، فقد روى الخطيب عن إبراهيم بن سعد أنه قال: لا تدعون تنطعمكم يا أهل العراق! العرض مثل السماع. (٢)

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: حدثنا محمد بن سلام، حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، عن عوف، عن الحسن قال: لا بأس بالقراءة على العالم.

قال: وحدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان قال: إذا قرئ على المحدث فلا بأس أن يقول: حدثني.

قال: وسمعت أبا عاصم يقول: عن مالك، وسفيان، القراءة على العالم وقراءته: سواء. (٣)

وقال الحافظ ابن حجر: قد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزى، وإنما كان يقوله بعض المتشددین من أهل العراق.
قال: وبالغ بعض المدنيين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا: إن القراءة على الشيخ أرفع من السماع من لفظه.

٦٥٢ وأحمد في المسند ١ / ٢٦٤

(١) الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى ١ / ٢٧

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ١٣

(٣) الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى ١ / ٢٧

قال: ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه، ونقله الخطيب بأسناده صحيحة، عن شعبة وابن أبي ذئب، ويحيى القطان.

قال: واعتلوا بأن الشيخ لو معها لم يذهبوا للطالب الرد عليه، وعن أبي عبيد قال: القراءة على أثبت وأهم لي من أن أتولى القراءة أنا.

قال: والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه، وعن سفيان وهو الثوري أنهما سواء.

قال: والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه ما لم يعرض عارض بصير القراءة عليه أولى ومن ثم كان السماع من لفظه في الإملاء أرفع الدرجات، لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب، والله أعلم. (١)

حالاتها وحكمها: جاء في التقريب وشرحه أن القراءة سواء قرئت على الشيخ بنفسك، أو قرأ غيرك عليه وأنت تسمع.

وسواء كانت القراءة منك أو من غيرك من كتاب أو حفظ. وسواء في الصور الأربع حفظ الشيخ ما قرئ عليه أم لا، إذا أسك أصله هو، أو ثقة.

وكذا إن كان ثقة من السامعين يحفظ ما قرئ وهو مستمع غير غافل فذلك كاف أيضاً.

ولا فرق بين إمساك الثقة لأصل الشيخ وبين حفظ الثقة لما يقرأ وقد رأيت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم اكتفى بذلك، وقال شيخ الإسلام: ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها على الحفظ لأنه خوان.

وشرط الإمام أحمد في القارئ أن يكون ممن يعرف ويفهم، وشرط إمام الحرمين في الشيخ أن يكون بحيث لو فرض من القارئ تحريف أو

(١) فتح الباري ١ / ١٥٠



بتصرف أردده، وإلا فلا يصح التحمل بها.

قالا: والرواية بالقراءة بشرطها: رواية صحيحة. (١)

الألفاظ التي تقال عند تحمل الراوية بهذه الطريقة: (٢)

الأحوط الأجود لمن يؤدي من خلال، تحمله للروايات بهذه الطريقة أن يقول: «قرأت على فلان»، أو يقول: «قرأت على فلان وأنا أسمع»، أو يذكر لفظاً من الألفاظ التي مرت عند الكلام على السماع، لكن بشرط أن يقيد ما ينكره منها بالقراءة كأن يقول: «حدثنا قراءة عليه»، أو يقول: «حدثنا بقراءتي»، أو «أخبرنا قراءة عليه».

لكن هل يجوز لمن تحمل الروايات وغيرها بهذا الطريق أن يقول عند الرواية: «سمعت»؟

ذهب جمهور المحدثين إلى أنه لا يجوز له أن يذكر هذا اللفظ من

بين

الألفاظ التي أبيحت له، لا مطلقاً ولا مقيداً بالقراءة، فلا يقول مثلاً: «سمعت من فلان قراءة عليه».

وذهب السفينان، وأحمد بن صالح، والقاضي الباقلاني، ويروى عن مالك إلى أنه يجوز أن يروي بلفظ: «سمعت» بشرط أن يقيد بالقراءة كسائر ألفاظ القسم الأول.

وهل يجوز لمن تحمل الروايات وغيرها بهذا الطريق أن يقول

عند الرواية: «حدثني أو أخبرني» بدون تقييد ذلك بالقراءة؟

للعلماء في الجواب عن ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: لا يجوز ذلك مطلقاً، لا بقوله: «حدثني»، أو «حدثنا»، ولا

(١) تدريب الراوي ٢ / ١٢

(٢) توضيح الأفكار هامش ٢ / ٣٠٠ بتصرف يسير

بقوله: «أخبرني»، أو «أخبرنا»، وهو مذهب يحيى بن يحيى، وابن العطار،
والإمام أحمد، والنسائي.

الثاني: يجوز بأيهما شاء، وهذا مذهب الزهري، ومالك، وابن عينة،
والبخاري، وحكاه الفاضل عياض عن الأكثرين.

الثالث: أنه يجوز إطلاق لفظ التحديث لا الإخبار، وهو مذهب الشافعي
وأصحابه، ومسلم بن الحجاج، وجمهور أهل المشرق، وهو الذي جرى عليه
عملياً أكثر المحدثين؛ وعلى هذا يكون قول أحدهم «أخبرني» معناه: أنه قرأ
على شيخه ذلك، ومعنى قول أحدهم: «حدثني» أنه سمع ذلك من لفظ النبي.

• • •

القسم الثالث من طرق التحمل: الإجازة

تعريف الإجازة في اللغة:

قال السخاوي: الإجازة مصدر وأصلها: إجازة، تحركت الواو وتوهم انفتاح ما قبلها، فانقلبت ألفاً وحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فصارت إجازة، وترد في كلام العرب: للعبور والانتقال، وللإباحة القسمة للجوب والامتناع، وعليه ينطبق الاصطلاح. (١)

تقول: أجاز الشيء أي جعله جائزاً، وأجاز فلاناً الموضوع: أي قاده حتى قطعه، وأجاز العالم تلميذه: أي أذن له في الرواية عنه. (٢)

تعريف الإجازة في الاصطلاح:

قال السخاوي: هي إذن الشيخ في الرواية عنه إما بلفظه، وإما بخطه، بما يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً. (٣)

حكم الإجازة:

اختلف العلماء في جواز الرواية بالإجازة، على أربعة أقوال:

الأول: لا يجوز لأحد أن يروي بالإجازة عن شيخ من الشيوخ، وإلى هذا ذهب جمعة من المحدثين منهم شعبة وإبراهيم الحوبي، وأبو نصر الوائلي، وجماعة من فقهاء الشافعية وجماعة من فقهاء الحنفية. وزعم أصحاب هذا القول أن الشيخ إذا قال لتلميذه: أجزت لك أن تروي مني ما لم تسمعه مني، فكأنه قال له: أجزت لك أن تكذب عليّ، ولا شك أن الشرع لا يبيح ذلك.

الثاني: يجوز لمن أجزى بشيء من الحديث أن يعمل به في حد نفسه،

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٢ / ٣١٤

(٢) المعجم الوسيط ص ١٤٦

(٣) فتح المغيث بتصرف ٢ / ٣١٤

ولكن لا يجوز له أن يرويه، وإلى هذا ذهب الأوزاعي من المحدثين.
الثالث: يجوز لمن تحمل بالإجازة أن يروي ما تحمله ويحدث به،
ولكن لا يجوز له أن يعمل به وهو مذهب بعض أهل الظاهر، وهو قول
غريب، وما فائدة الرواية إنن ١٢

الرابع: يجوز للراوي أن يروي أن يروي ما تحمله بالإجازة وأن
يعمل بمقتضاه وهو قول الجمهور من أهل الحديث وغيرهم من الفقهاء
والأصوليين، وذكر كثير من العلماء أنه الحق، وادعى قوم الإجماع عليه،
لكن دعوى الإجماع غير مسلمة بعد هذا الخلاف السابق. (١)

منزلة الإجازة:

- نقل، الزركشي عن بعض المحققين إلى أن الإجازة على وجهها
خير من السماع الرديء.

- وعن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد أنه وأباه وجدته يرون
الإجازة مساوية للسماع.

- ذهب جمهور المحدثين إلى أن الإجازة بالنظر إلى المتقدمين أنى
رتبة من السماع، وأما المتأخرين فهي مساوية في الرتبة والمنزلة
للسماع. (٢)

أنواع الإجازة: (٣)

النوع الأول: إجازة معين لمعين، كان يقول الشيخ أجزت عبد الرحمن
ابن عمر بن محمد أن يروي عني صحيح البخاري، وهذا النوع أعلى

(١) انظر تدريب الراوي ٢ / ٢٩ ، ٣٠

(٢) تدري الراوي بتصرف ٢ / ٣١

(٣) انظر تدريب الراوي ٢ / ٢٩ وما بعدها، وفتح المغيبي للسخاوي ٢ / ٢١٧ وما بعدها

وهامش كتاب توضيح الأفكار ص ٣١٢ وما بعدها

أنواع الإجازات.
النوع الثاني: إجازة معين لغير معين، كان يقول الشيخ: أجزت عبد الرحمن بن عمر جميع مسموعاتي، أو مروياتي.
وحكمها: أن الجمهور جوزوا الرواية بها.
النوع الثالث: إجازة غير معين بغير معين، كان يقول الشيخ: أجزت جميع المسلمين أو أهل زماني برواية كل مسموعاتي أو مروياتي.
وهذا النوع على ضربين، الأول: أن يكون العموم منحصرأ في طائفة معينة، كان يقول: أجزت أولاد فلان أو أجزت طلاب كلية الدراسات بمباط مسموعاتي أو مروياتي؛ الثاني: أن لا يخص به طائفة بعينها كما مر مثاله قبل قليل.

حكم هذا النوع:

أما الضرب الأول: فقد ذكر السيوطي أنه صحيح من غير توقف لأحد من العلماء فيه، وقال القاضي عياض: ما أظنهم اختلفوا في جوزا ذلك، ولا رأيت منعه، لأنه محصور موصوف.
وأما الضرب الثاني: فقد اختلفوا فيه، فذهب ابن الصلاح إلى القول القائل بأن الرواية بهذا الوجه مردودة، وذهب إلى صحتها جماعة منهم: الخطيب، والقاضي أبو الطيب الطبري، وابن رشد، والنووي، والدمياطي، وغيرهم.

النوع الرابع: وهو قسمان: الأول: إجازة لمعين بمجهول من الكتب، كان يقول الشيخ: أجزت فلان بن فلان أو أجزتك بكتب السنن والشيخ يروي كتباً كثيرة من السنن وهو لم يحددها، هل يقصد سنن أبي داود، أو سنن الترمذي، أو سنن الدارمي، أو سنن ابن ماجه، أو سنن الدارقطني.
الثاني: إجازة بمعين من الكتب لمجهول، كان يقول الشيخ أجزت

صحيح البخاري لعبد الرحمن أو لعبد الله، وهو لم يحدد أي عباد الرحمن يقصد أو عباد الله يعني.

حكم هذا النوع: هذا الضرب من الإجازة باطل، فإن سمي من جهالة تسمية ترفع الجهالة عنه جاز، وإلا فلا.

النوع الخامس: أن يجيز الشيخ مع الجهالة والتعليق، كان يقول الشيخ مثلاً: أجزت من شاء، أو أجزت من يشاء عبد الرحمن بن عمر.

حكمها: اختلف العلماء في جواز هذا النوع، فقطع القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي ببطلانه، والنووي، وذهب إلى القول بصحتها أبو يعلى بن الفراء الحنبلي وأبو الفضل ممدد بن عبيد الله بن عمرو المالكي، واحتج بأن الجهالة ترتفع عند حصول المشيئة فيصبح المجاز معيناً، فإن قال الشيخ أجزت عبد الرحمن بن عمر إن شاء فقد ذكر السيوطي أن الأصح الجواز إذ لا جهالة في الإجازة حينئذ، ومتى حصلت المشيئة فقد انقضى التعليق.

النوع السادس: الإجازة للمعدوم، كأن يقول الشيخ أجزت من يحدنه الله تعالى من الولد لفلان.

وقد اختلف العلماء في صحة هذا النوع من الإجازة، فذهب الإمام النووي، والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ الشافعيان إلى بطلانه، بل قال النووي: وهو الصحيح الذي لا ينبغي غيره.

وذهب الخطيب إلى إجازة هذا النوع من الإجازة، وقال إن أصحاب مالك وأصحاب أبي حنيفة أجازوا الوقف على المعدوم، وإن لم يكن أصله موجوداً.

وذهب السيوطي إلى التوسط بين القول بصحة هذا النوع والقول ببطلانه، ورأى أنه إذا كانت الإجازة للمعدوم تبعاً لموجود كقول شيخ أجزتك ومن يولد لك صحت، وإلا فلا تصح.

مقبولة، وذلك لأن الإجازة نفسها من وجهة نظر صاحب هذا القول: ضعيفة
فإذا اجتمع إجازة على إجازة لم تزد إلا ضعفاً، وذهب إلى ذلك: الحافظ
أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي.

الثاني: وذهب جمهور المحدثين إلى جواز هذا النوع، ملهم الدارقطني،
وابن عقدة، وأبو نعم، والحاكم، وغيرهم.

* * *

القسم الرابع من طرق التحمل: المناولة

مشروعية المناولة:

الأصل فيها ما أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب العلم أن النبي ﷺ كتب لأُمير السرية كتاباً، وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ؛ (١) قال السيوطي: وصله البيهقي والطبراني بسند حسن. (٢)

قال: وما ذكره أيضاً عن أنس بن مالك قال: نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد، ومالك، ذلك جائزاً.

قال السهيلي احتج به البخاري على صحة المناولة، فكذلك العالم إذا ناول التلميذ كتاباً جاز له أن يروى عنه ما فيه، قال: وهو فقه صحيح.

قال البلقيني: وأحسن ما يستدل به عليها ما استدل به الحاكم من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله ابن حذافة، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى. (٣)

وفي معجم الإمام البغوي عن يزيد الرقاشي قال: كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك أتانا بمجال (٤) - جمع مجلة - له، فألقاها إلينا، وقال: هذه أحاديث سمعتها من رسول الله ﷺ وكتبتها وعرضتها. (٥)

أنواع المناولة:

(١) ذكره في كتاب العلم ٨ - باب ما يذكر في المناولة ١ / ٢٨

(٢) تريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٤٤

(٣) أخرجه أصله البخاري كتاب العلم ٨ - باب ما يذكر في المناولة ١ / ٢٨ ح رقم ٦٤

(٤) جمع مجلة وهي عبارة عن صحف فيها المرويات ضم بعضها إلى بعض

(٥) تريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٤٤، ٤٥

تقع المناولة على ضربين: الأول: مناولة مقرونة بالإشارة، وصورتها: أن يقول الشيخ: هذه روايتي أو حديثي عن فلان، فاروه علي أو أجزت لك روايتي عني ثم يملكه الكتاب، أو يقول له: خذ هذا الكتاب واسمه وقابل به ثم رده إلي، أو نحو ذلك.

ومن الصور أيضاً: أن يدفع الطالب إلى الشيخ سماعه منه فيأمله الشيخ وهو عارف متيقظ، ثم يعيده إليه - أي يناوله للطالب - ويقول: له هو حديثي أو روايتي عن فلان أو عن ذكر فيه، فاروه علي، أو أجزت لك روايتي. قال النووي: وهذا سماه غير واحد من أئمة الحديث عرضاً، وقد سبق أن القراءة عليه تسمى عرضاً، فليسم هذا عرض المناولة، وذلك عرض القراءة.

حكم هذا الضرب من المناولة: لا خلاف بين أحد من العلماء على قبول هذا النوع من المناولة، وإنما الخلاف في: هل المناولة أفضل من السماع أم السماع أفضل أم هما سواء؟

فذهب إلى أنها كالسماع في القوة، والرتبة: الزهري، وربيعة ويحيى ابن سعيد الأنصاري من المدنيين، ومجاهد المكي، والشعبي، وعلقمة وإبراهيم النخعيان من الكوفيين، وأبي العالية البصري، وأبي الزبير المكي، وأبي المتوكل البصري ومالك من أهل المدينة، وابن وهب وابن القاسم، وأشهب من أهل مصر، وجماعات آخرين، من الشاميين والخراسانيين وحكاها الحاكم عن طائفة من مشايخه. (١)

وقال ابن الصلاح: الصحيح أنها منحة عن السماع والقراءة،

وهو

قول: الثوري، والأوزاعي وابن المبارك، وأبي حنيفة، والشافعي،

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٤٦

وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وأسند الرامهرمزي عن مالك.
بقي قول ثالث ذكره السيوطي في التدريب وهو أن المناولة المقرونة
لرفع من السماع، وهذا القول قد نقله ابن الأثير الجزري في مقدمة كتابه
جامع الأصول، وعلمه بأن الثقة بخط الشيخ مع إجازته أقوى من الثقة
بالسماع. (١)

الضرب الثاني من المناولة: المناولة المجردة عن الإجازة، كان يناول
الشيخ الطالب الكتاب ويقول له: هذا سماعي أو هذا من حديثي ولا يقول له
روه غي، أو أجزتكم، أو نحو ذلك.
حكم هذا الضرب من المناولة: ذهب الفقهاء وعلماء الأصول إلى
بطالن ذلك، وعدم جواز الرواية به؛ وعابوا على المحدثين المجيزين لها،
وصحح النووي هذا القول.

وحكي الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها، وقد حكي
لقول بتصحيحها عن جماعة من الأصوليين أيضاً منهم الرازي، فإنه لم
يشترط الإنن، بل ولا المناولة، بل إذا أشار إلى كتاب وقال هذا سماعي من
فلان جاز لمن سمعه أن يرويه عنه، سواء ناوله أم لا، وسواء قال له اروه
غي أو لا.

صيغ أداء من تحمل الحديث بطريق المناولة:

قال في التدريب في شرح التقريب: جوز الزهري ومالك وغيرهما
كالسن البصري إطلاق حدثنا وأخبرنا في الرواية بالمناولة وهي مقتضى
قول من جعلها سماعاً، وحكي عن أبي نعيم الأصبهاني وغيره جوازه، أي
إطلاق حدثنا وأخبرنا في الإجازة المجردة أيضاً.

وقد عيبا بذلك لكن حكاه القاضي عياض عن ابن جريج وحكاه الوليد

(١) تدريب الراوي ٢ / ٤٧

بن بكر عن مالك وأهل المدينة وصححه إمام الحرمين ولا مانع منه.
قال المصنف كابن الصلاح: والصحيح الذي عليه الجمهور وأهل
التحري والورع: المنع من إطلاق ذلك، وتخصيصها بعبارة مشعرة بها
تبيين الواقع، كحدثنا إجازة، أو مناولة وإجازة، وأخبرنا إجازة، أو مناولة
أو إجازة، أو إزناً أو في إزنه، أو فيما أذن لي فيه، أو فيما أطلق لي روايته،
أو أجازني، أو أجاز لي، أو ناولني، أو شبه ذلك.
وعن الأوزاعي تخصيص الإجازة بخبرنا، بالتشديد وتخصيص
القراءة بأخبرنا بالهمزة.

قال السيوطي: واختار ابن دقيق العيد أنه لا يجوز في الإجازة أخبرنا
لا مطلقاً ولا مقيداً لبعده دلالة لفظ الإجازة على الإخبار إذ معناه في الوضع
الإذن في الرواية.

قال: ولو سمع الإسناد من الشيخ وناوله الكتاب جاز له إطلاق أخبرنا
لأنه صدق عليه أنه أخبره بالكتاب وإن كان إخباراً جملياً فلا فرق بينه
وبين التفصيلي.

**واختلف العلماء حول: هل يجوز أن له أن يقول: حدثنا أو
أخبرنا، أو ليس له أن يقول ذلك؟ على أقوال:**

القول الأول: وهو رأي الجمهور، وهو أنه يجوز له أن يذكر أحد
بين اللفظين مقيداً بما يدل على طريق التحمل، كأن يقول: حدثنا إجازة أو
ولة، أو يقول: أخبرنا إجازة، أو مناولة.

القول الثاني: يجوز أن يذكر أحد هذين اللفظين من غير تقييد، وهو
ي عن مالك وابن جريج وصححه إمام الحرمين.

القول الثالث: لا يجوز بحال من الأحوال.

القول الرابع: أنه يجوز إطلاق أحد هذين اللفظين في المناولة،

المقرونة بالإجازة، فأما المجردة عنها فلا يجوز فيها إلا أنبأنا أو نبأنا.
القول الخامس: وهو أن الإجازة المجردة عن المناولة يروي بها،
بقوله: خبرنا أو أخبرني بتضعيف الحشو وهو قول أبي عمرو الأوزاعي،
وحكي عن الحاكم أنه قال: الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة
عصري أن يقول فيما عرض على المحدث فأجازه شفاها أنبأني وفيما كتب
إليه كتب إلي. (١)

* * *

القسم الخامس من طرق التحمل: المكاتب

ماهيته: المكاتب عبارة عن أن يكتب الشيخ للطلاب الذي يروي عن
بروي عنه، أو يأذن لغيره أن يكتب عنه، سواء أكان الطالب حاضراً في
مجلس الشيخ، أو غائباً عن مجلسه.

أقسام المكاتب وحكم كل قسم: (١)

القسم الأول: مكاتب مقرونة بالإجازة، والقسم الثاني: مكاتب غير
مقرونة بالإجازة.

أما القسم الأول، فحكمها يدور بين أنها أعلى من السماع، أو مثله، أو
دونه، وذلك مثل ما قيل قبل قليل في المناولة المقرونة بالإجازة؛ حيث
الخلافاً هناك يجري هنا أيضاً.

أما القسم الثاني: فقد اختلف العلماء في قبولها، فذهب المالكي
والآمدي وابن القطان إلى أنها لا تصح، لكن قد رأى العلماء ضعفه.
أما القول الثاني: وهو الأصح المشهور بين علماء هذا الفن المتكلمين

منهم والمتأخرين أنها صحيحة.

واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ كان يكتب لعماله بالأحكام، بل إن
أبا المظفر السمعاني زاد على ذلك، فذهب إلي أن المكاتب المجردة عن
الإجازة أرجح من الإجازة المجردة عن المكاتب، وأرجح كذلك من كثير من
صور المناولة، وقد اختار السيوطي ذلك.

وفي صحيح البخاري حديث واحد، رواه بالمكاتب عن شيبه عن
ابن بشار، في باب الإيمان والنذور، قال أبو عبد الله: كتب إلي محمد بن

(١) تدريب الراوي ٢ / ٥٥، توضيح الأفكار هامش ٢ / ٣٣٨ وما بعدها

(٢) أخرجه ٨٣-كتاب الإيمان والنذور ١٥-باب إذا حثت ناسياً في الإيمان ٧ / ٢٨٨ ح ٢١٢٣

بنار، حدثنا معاذ بن معاذ، الحديث. (٢)
وفيه، وفي صحيح مسلم أحاديث روى بعض رجال سندها عن
بنو نعيم بالمكاتب، منها: «... عن ابن عون قال: كتبت إلى نافع، فكتب إليّ:
بن النعمان عن أبي أعار عن علي بن المصطلق وهم غارون (١) وأنعامهم تُسقى على

قضاء...» الحديث. (٢)
ونظير مسلم «... عن ابن عون قال: كتبتُ إلى نافع أسأله عن الدعاء
فقال: فكتب إليّ: إنما كان ذلك في أول الإسلام قد أغار رسول
الله ﷺ على بني المصطلق وهم غارون، وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل
منكنهم ومبى سببهم...» الحديث.

هل يكفي في الرواية بالكتابة معرفته خط الشيخ؟ (٣)
إذا قامت البينة عند الطالب على أن شيخه قد كتب له هذا الكتاب
بيده، أو أمر بكتابه إليه صحت المكتابة وجاز له أن يروي بها.
غير أن العلماء اختلفوا فيما لو لم تقم عنده بينة على ذلك وكان عارفاً
بخط الشيخ هل يكفي بمعرفة خطه أو لا يسوغ له ذلك؟
ذهب الغزالي وجماعة إلى أنه لا يكفي بذلك، وزعموا أن الخط يشبه
لظفلا يجوز الاعتماد عليه.

لكن الذي عليه المحققون من العلماء أنه يكفي بمعرفته، ولا يطلب
وراء ذلك شيئاً؛ قال ابن الصلاح: الظاهر أن خط الإنسان لا يشتبه بغيره،

(١) غارون: أي وهم غافلون غير منتبهين بقدمه ﷺ بالجيش.

(٢) أخرجه البخاري ٤٩-كتاب العتق ١٣-باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع
رفى وسبى النرية ٣/١٦٦ ح رقم ٢٥٤١ ومسلم في ٣٢-كتاب الجهاد والسير ١-باب جواز
الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير تقدم الإعلام بالإغارة ٣/١٣٦٥ ح
رقم ١٧٣٠

(٣) ترتيب الراوي في شرح تقريب النواوي ٥٧ / ٢

ولا يقع فيه التباس.

وهناك رأي وجيه للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وهو: إن هذا يختلف باختلاف الناس، فإن بعضهم دقيق الملاحظة، قوي المعارضة، يستطيع أن يدرك الفرق بين الخطوط المتقاربة، وبعضهم على العكس من ذلك كله، فمن كان في المنزلة الأولى ساغ له أن يعتمد على الخط.

قال: ومن كان في المنزلة الثانية: لم يكفه ذلك، قال: وإذا علمت هذا تبين لك أن الخلاف بين الغزالي ومن لم يأخذ برأيه إنما هو اختلاف في أحوال الناس واقتدارهم، وليس في جوهر الموضوع. (١)

الألفاظ التي يروي بها من تحمل بهذا الطريق:

قال النووي: الصحيح أنه يقول في الرواية بها: كتب إلي فلان قال: حدثني فلان، أو أخبرني فلان مكاتبه أو كتابة أو نحوه.

وفي المسألة قولان: أحدهما جواز إطلاق لفظ التحديث والإخبار، وهذا مذهب الليث ومنصور، وهو مذهب واه ضعيف؛ وثانيهما جواز إطلاق الإخبار دون التحديث.

روى البيهقي في المدخل عن أبي عصمة سعد بن معاذ قال: كنت في مجلس أبي سليمان الجوزقاني، فجرى ذكر حدثنا وأخبرنا.

فقلت: إن كلاهما سواء، فقال: بينهما فرق، ألا ترى محمد بن الحسين قال رجل لعبده: إن أخبرتني بكذا فأنت حر، فكتب إليه بذلك: صار حراً، وإن قال: إن حدثتني بكذا فأنت حر، فكتب إليه بذلك لا يعتق. (٢)

• • •

(١) توضيح الأفكار هامش ٢ / ٣٣٩

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٥٨

القسم السادس من طرق التحمل: الإعلام
الإعلام في اللغة: مصدر كلمة أعلم، تقول أعلمت فلاناً، أو أخبرته،
الإعلام في الاصطلاح: هو أن يعلم الشيخ الطالب أن حديثاً ما، أو
كثيراً ما، هو روايته عن شيخه فلان، من غير أن يأذن له في روايته عنه.
وتلك بأن يقول: أنا رويت صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى
عن فلان، ولا يقول له: اروه عني، أو ما يشبه ذلك من المفردات التي
تؤدي نفس المعنى.

حكم هذا القسم من أقسام التحمل:
اختلف العلماء حول صحة الرواية بالإعلام المجرد عن الإذن:
فذهب قوم إلى أنه لا يجوز للطالب أن يروي بمقتضاه، لجواز أن
يكون الشيخ إنما ترك إذنه بروايته عنه لما فيه من خلل يعرفه هو، وجزم
بذلك الغزالي في المستصفي، قال: لأنه قد لا يجوز روايته مع كونه سماعه
لخلل يعرفه فيه، وبه قال أيضاً: ابن الصلاح والنووي، غير انهما قالوا:
يجب العمل به إن صح سنده، وقد ادعى القاضي عياض الاتفاق على ذلك.
وقد قاس ابن الصلاح ومن قال بقوله المنع على مسألة استرعاء
الشاهد إن تحمل الشهادة، فإنه لا يكفي إعلامه، بل لا بد أن يأذن له أن
يشهد على شهادته.

قال القاضي عياض معقّباً: وهذا القياس غير صحيح، لأن الشهادة
على الشهادة لا تصح، إلا مع الإذن في كل حال، والحديث عن السماع
والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق.

قال: وأيضاً فالشهادة تفترق من الرواية في أكثر الوجوه.
وجوز الرواية به كثير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول

والظاهر، منهم ابن جريج وابن الصباغ الشافعي وحكاه القاضي عياض من الكثير، واختاره الرامهرمزي.

بل قال بعض الظاهرية: لو قال هذه روايتي، وضم إليه أن قال: لا تروها عني أو لا أجيزها لك، كان له مع ذلك روايتها عنه، وكذا قال الرامهرمزي أيضاً.

قال عياض: وهذا صحيح لا يقتضي النظر سواء، لأن منعه أن يحدث بما حدثه لا لعله ولا ريبه لا يؤثر، لأنه قد حدثه فهو شيء لا مرجع فيه (١).

* * *

(١) انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٥٨، ٥٩

القسم السابع من طرق التحمل: الوصية

تعريف الوصية: هي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره، لشخص بكتاب يرويه ذلك الشيخ. (١)

حكما: ذهب أبو قلابة، ومحمد بن سيرين إلى تجويز ذلك، قال القاضي: لأن في دفعه له نوعاً من الإذن وشبهاً من العرض والمناولة، قال: وهو قريب من الإعلام.

وذهب النووي وابن الصلاح على عدم جواز الرواية بها، وتخطئة من قل بالجواز، قال النووي وهو غلط، والصواب أنه لا يجوز.

قال ابن الصلاح: وهذا بعيد جداً، وهو إما زلة عالم، أو متأول، على أنه أراد الرواية على سبيل الوجدادة.

قال: ولا يصح تشبيهه بقسم الإعلام والمناولة، والصواب أنه لا يجوز، وقد أنكر ابن أبي الدم على ابن الصلاح، وقال: الوصية أرفع رتبة من الوجدادة بلا خلاف، وهو معمول بها عند الشافعي وغيره، فهذا أولى. (٢)

* * *

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٦٠

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٦٠

القسم الثامن من طرق التحمل: الوجدادة

تعريف الوجدادة في اللغة: الوجدادة بكسر الواو، مصدر لوجد، مواد غير مسموع،^(١) قال محقق توضيح الأفكار: كان المولدين قد فرغوه من تفريق العرب بين مصادر مادة «وجد»، لقصد التمييز بين المعاني المختلفة، فهم يقولون: وجد فلان ضالته وجداناً، ووجد مطلوبه وجوداً، ووجد بحبيبه وجداً، ووجد على عدوه موجدة.^(٢)

تعريف الوجدادة في الاصطلاح: هي أن يقف الراوي على أحاديث بخط راويها، ولا يكون قد رواها عنه بسماع أو إجازة، سواء أكان الواجد لها معاصراً لكتابها أو غير معاصر، وسواء أكان قد روى عنه غير هذه الأحاديث أم لم يكن.^(٣)

* وإذا كان الأمر كذلك فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، أو في كتابه بخطه: حدثنا فلان، ويسوق الإسناد والتمتن؛ أو قرأت بخط فلان عن فلان.

هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وفي مسند أحمد كثير من ذلك من رواية ابنه عنه بالوجدادة، وهو من باب المنقطع، ولكن فيه شوب اتصال بقوله وجدت بخط فلان.

قال السيوطي: وقد تسهل بعضهم فأتى فيها بلفظ «عن».

قال ابن الصلاح: وذلك تدليس قبيح، إذا كان بحيث يوهم سماعه منه، وجازف بعضهم فأطلق فيها، حدثنا، وأخبرنا، وأنكر عليه، ولم يجوز.

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٦٠

(٢) توضيح الأفكار هامش ٢ / ٣٤٤

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٦١، بتصريف، وتوضيح الأفكار

هامش ٢ / ٣٤٤

ذلك أحد يعتمد عليه.
حكم الرواية بالوجادة:
- ذهب معظم المحدثين والفقهاء المالكية وغيرهم أنه لا يجوز العمل

بالوجادة.
- وذهب الشافعي والمحققين من أصحابه جوازه.
- وذهب بعض المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول
الثقة به، وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه في هذه الأزمان غيره.
قال ابن الصلاح: إنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب
لعمل بالمنقول لتعذر شروطها.

قال البلقيني: واحتج بعضهم للعمل بالوجادة بحديث: أي الخلق
أعجب إيماناً؟ قالوا: الملائكة، قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟!
قالوا: الأنبياء، قال: وكيف لا يؤمنون وهم يأتيهم الوحي؟! قالوا: نحن، قال:
وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟! قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: قوم
يأتون من بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها.

قال البلقيني: وهذا استنباط حسن.
قلت- القائل السيوطي- المحتج بذلك هو الحافظ عماد الدين بن كثير،
ترك ذلك في أوائل تفسيره، والحديث رواه الحسن بن عرفة في جزئه من
طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

قال: وله طرق كثيرة أوردتها في الأمالي، وفي بعض ألفاظه: بل قوم
من بعدكم يأتيهم كتاب بين لوحين يؤمنون به، ويعملون بما فيه، أولئك
أعظم منكم أجراً.

أخرجه أحمد، والدارمي، والحاكم، من حديث أبي جمعة الأنصاري
وفي لفظ للحاكم من حديث عمر: يجدون الورق المعلم، فيعملون بما

فيه، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيماناً. (١)
كيف يروي الراوي الذي وجد وجادة؟

إذا وجد حديثاً في تأليف شخص، وليس بخطه قال: ذكر فلان، أو قال فلان، أخبرنا فلان، وهذا منقطع لا شوب من الاتصال فيه، وهذا كله إما وثق بأنه خطه، أو كتابه، وإلا فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت عنه، ونحوه، أو قرأت في كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان، أو ظننت أنه بخط فلان، أو قيل بخط فلان، أو قيل إنه تصنيف فلان، ونحو ذلك من العبارات المفصحة بالمستند.

* وقد تستعمل الوجادة مع الإجازة فيقال: وجدت بخط فلان، وأجزه لي، وإذا نقل شيئاً من تصنيف فلا يقل فيه قال فلان، أو ذكر بصيغة الجزم، إلا إذا وثق بصحة النسخة بمقابلته على أصل مصنفه، أو مقابلة ثقة بها، فإن لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت في نسخة من كتابه ونحوه.

وتسامح أكثر الناس في هذه الأعصار بالجزم في ذلك من غير تحرر وتثبت فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين، وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً: قال فلان، أو ذكر فلان كذا. قال النووي: والصواب ما ذكرناه فإن كان المطالع عالماً فظناً متقناً بحيث لا يخفى عليه الساقط أو المغير رجونا جواز الجزم له فيما يحكيه وإلى هذا استروح كثير من المصنفين في نقلهم من كتب الناس. (٢)

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ص ٨٨ وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٤ / ١٥٢ ح رقم ٢١٣٦ والرويان في مسنده ٢ / ٥١٢ ح رقم ١٥٤٥، والطبراني في الكبير ٤ / ٢٣ ح رقم ٣٥٤٠ كلهم من طريق معاوية بن صالح عن ابن جبير عن أبي جمعة صاحب رسول الله ﷺ بلفظ مختلف

(٢) انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٦١ : ٦٤

تنبه؛ وقع في صحيح مسلم أحاديث مروية بالوجادة، وقد انتقدت
بأنها من باب المقطوع.
قوله رحمه الله تعالى في كتاب الفضائل حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة،
قال: وجدت في كتابي، عن أبي أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة
قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليَتَفَقَّدُ، يقول: أين أنا اليوم؟ أين أنا
هذا... الحديث. (١)

وروي أيضاً بهذا السند حديث قالت: قال لي رسول الله ﷺ إني لأعلم
بأن كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبي... الحديث؛ (٢)
وروي أيضاً بهذا السند حديث قالت: تزوجني رسول الله ﷺ لست
بمئة، وبني بي وأنا بنت تسع سنين... الحديث. (٣)
قال السيوطي: وقد أجاب الرشيد العطار بأنه روى الأحاديث الثلاثة

من طرق أخرى موصولة إلى هشام وإلى أبي أسامة.
قلت:- القائل السيوطي- وجواب آخر، وهو أن الوجادة المنقطعة أن
يظن في كتاب شيخه، لا في كتابه عن شيخه؛ فتأمل. (٤)

والله تعالى أعلم

* * *

(١) أخرجه في ٤٤-كتاب الفضائل ١٣-باب في فضل عائشة رضي الله عنها ٤/١٨٩٣ ح رقم
٢٤٤٣

(٢) أخرجه في الموضوع السابق ٤ / ١٨٩٠ ح رقم ٢٤٣٩

(٣) أخرجه في ١٦-كتاب النكاح ١٠-باب تزويج الأب البكر الصغيرة ٢/١٠٣٨ ح رقم ١٤٢٢

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب اللواوي ٢ / ٦١ ، ٦٢

خلاصة البحث

- يعد هذا الفن من فنون علم الحديث أحد جواهر هذا العلم الذي تتفرد به الأمة الإسلامية وتميزها على غيرها من أمم الدنيا.
- طمأنة عموم المسلمين بسلامة وصول سنة النبي ﷺ إلينا.
- إظهار مدى عناية المسلمين بالسنة النبوية.
- تحمل الحديث هو: تلقيه من الشيوخ بأي صورة من الصور التي تتلقى بها الرواية.
- أداء الحديث هو: تبليغه وإقاؤه على الطلاب بأي صورة من صور التبليغ.
- التحمل أقسام وليس كله على درجة واحدة.
- من بركة هذا العلم أنه لا يؤخذ إلا عن طريق المشافهة والمجالسة مع الشيوخ.

والله تعالى أعلى وأعلم وأعز أكرم

فائمة المراجع بعد كتاب الله تعالى

- ١- ترويب الراوي في شرح ترويب النواوي؛ لخاصة الحفاظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ - حققه العلامة عبد الوهاب عبد اللطيف دار التراث بالقاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٢- الترويب والتوسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ في أصول الحديث؛ للإمام محيي الدين أبي زكريا شرف الدين النووي ت ٦٧٦ هـ - راجعه وعلق عليه عبد الله عمر البارودي طبعة مؤسسة الكتب الثقافية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٣- توضيح الأفكار لمعاني تفتيح الأنظار؛ للعلامة البارع والحجة المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسن الصنعاني ت ١١٨٢ هـ - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحلیم طبعة دار الفكر بدون.
- ٤- سنن أبي داود؛ للإمام الحافظ المصنف المتقن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت ٢٧٥ هـ - طبعة دار الريان للتراث القاهرة ودار الحديث بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٥- سنن الترمذي؛ للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٢٩٧ هـ - ومعه الشمائل المحمدية للمؤلف نفسه تحقيق صدقي محمد جميل الطارط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٦- سنن الدارمي؛ للحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ت ٢٥٥ هـ - تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع طبعة دار الريان للتراث القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ -

- ٧- صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت
٢٥٦هـ حققه الشيخ عبد العزيز بن باز طبعة دار الفكر بيروت
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م وهي نسخة مرقمة الأحاديث.
- ٨- صحيح البخاري بشرح الكرمانى لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي
الكرمانى «ت ٧٨٦هـ» طبعة دار الفكر بيروت لبنان الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م
- ٩- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري
ت ٢٦١هـ - حققه محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية بدمشق
١٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للشيخ العلامة بدر الدين أبي
محمد محمود بن أحمد العيني ت ٨٥٥هـ - طبعة دار إحياء التراث
العربي
- ١١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن
علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ - تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد
الباقي طبعة دار الريان للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
- ١٢- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث: للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد
الرحمن السخاوي ت ٩٠٢هـ - تحقيق الشيخ علي حسين طبعة دار
الإمام الطبري الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ١٣- لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
ابن منظور الأفرقي المصري ت ٧١١هـ - طبعة دار صادر بيروت
الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- ١٤- مقامة ابن الصلاح في علوم الحديث: للإمام أبو عمرو عثمان بن عيسى

لرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٢ هـ طبعة مكتبة
المتنبي مصر بدون.

١٥- المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ وبهامشه

منتخب كنز العمال في سنن الأفعال والأفعال للمتقي الهندي ت ٩٧٥

هـ طبعة المكتب الإسلامي بيروت لبنان الطبعة الخامسة ١٤٠٥

هـ ١٩٨٥ م

١٦- المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت

٣٦٠ هـ حققه حمدي عبد المجيد السلفي مكتبة ابن تيمية.

١٧- المعجم الوسيط: قام بإخراجه الأستاذ أحمد حسن الزيات وآخرين

طبعة دار الدعوة استانبول تركيا بدون.

* * *